

منتدى المهنيين الشباب في مجال التراث العالمي 2023

المملكة العربية السعودية، 3 - 12 سبتمبر 2023

التطلع إلى المستقبل: الخمسون سنة القادمة من حماية التراث الطبيعي والثقافي

إعلان الشباب

التاريخ: 10 سبتمبر 2023

الموقع: الرياض، المملكة العربية السعودية

بما أننا مشاركون في منتدى اليونسكو للمهنيين الشباب في مجال التراث العالمي 2023 نود أن نتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس اجتماع الدورة الخامسة والأربعين الموسعة للجنة التراث العالمي، ولمركز التراث العالمي لليونسكو على جهوده في تنظيم هذا المنتدى. وإضافةً إلى ذلك، فإننا نقدم جزيل شكرنا وتقديرنا لوزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية، ممثلة في هيئة التراث السعودية واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في المملكة العربية السعودية لاستضافة المنتدى. ونتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى منظمة "ديادرس" غير الربحية على دعمها، وإلى مجموعة الخبراء، وإلى جميع من عمل على تسهيل هذا المنتدى على آرائهم وتوجيهاتهم الرائعة والمفيدة. وقد عملنا بالتزامن مع عملهم على دراسة العوامل ذات الصلة بالتراث العالمي بما في ذلك تغير المناخ، والسياحة المستدامة، والتطور الرقمي، وتنوع وتمثيل التراث العالمي. وقد استفدنا من التجربة المحلية للتراث المتنوع للبلد المضيف، واكتسبنا مهارات وخبرات قيمة لدعم الخمسين عاماً القادمة لحماية التراث الطبيعي والثقافي.

أولاً وقبل كل شيء، نناشد الدول الأطراف معالجة آثار تغير المناخ على التراث الثقافي والطبيعي من خلال طريقة متعددة التخصصات. ونشدد على أهمية تحديد أصحاب المصلحة المتنوعين والمتعددين ونؤكد على مشاركتهم.

وبسبب التأثيرات العالمية الهامة لتغير المناخ، فإننا نحث الدول الأطراف على الاستعداد دولياً من خلال تقييم المخاطر، والاستجابة التفاعلية لحالات الطوارئ، والتعافي من الكوارث والحفاظ على السلامة البيئية، مما سيؤدي بدوره إلى سياسات مرتبطة بالمخاطر الشديدة وإلى تخفيف الإجراءات.

ومن خلال نظرتنا إلى المجتمعات على أنها من الأوصياء والقائمين على التراث، فإننا نحث الدول الأطراف على سد الفجوة بين المجتمعات المحلية وخبراء التراث وذلك من خلال إنشاء منصات وأطر ومبادرات لبناء القدرات التي تُقِيم المعرفة المتأصلة الموجودة في المجتمعات، وتضمن المشاركة المتساوية في عملية صنع القرار. إضافةً إلى ذلك فإننا نشجع الدول الأطراف على تعزيز الطرق الإبداعية لدفع المجتمع للتجاوب بشكل جماعي مع سيناريوهات ما قبل أزمة المناخ وما بعدها.

ومن خلال فهمنا للتأثيرات السياحية طويلة الأمد وسريعة التطور على التراث، فإننا نوصي الدول الأطراف بدراسة ومتابعة دائمة ومُحايدة لهذه التأثيرات على المجتمعات، والعمل على تأسيس اتصالات نشطة معهم، بهدف التطوير التشاركي للطرق السياحية المُستدامة المرتبطة بهذا السياق.

ومن خلال إدراكنا أن كلاً من التراث المادي والتراث الحي معرّضان للتأثيرات الخارجية على حد سواء، فإننا نحث صنّاع القرار على ضمان حماية تقاليد المجتمعات وعلاقة هذه المجتمعات مع بيئتها.

ومن خلال إدراكنا للآثار السلبية للإفراط في السياحة على الوجهات التراثية، فإننا نحث الدول الأطراف على تحويل استراتيجياتها السياحية الوطنية من أسلوب عمل قائم على الكمية إلى أسلوب عمل قائم على الجودة بطريقة تركز على سبل العيش والاقتصادات المحلية، من خلال تشجيع الحرف اليدوية والأعمال التجارية المحلية. وندعو كذلك الدول الأطراف إلى تطوير ودعم المبادرات والتدريب على آليات السياحة المستدامة، والتي ستؤثر بشكل مباشر على الوظائف المستقبلية في هذا المجال وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

ومن خلال فهمنا بأن الأصالة تلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على التراث، وأنها تُشكّل جوهر القيمة العالمية الاستثنائية لممتلكات التراث العالمي، فإننا نحث الدول الأطراف على الاحتفاظ بطرق فريدة للتعبير، وتطوير سياسات وإجراءات فعالة تضمن المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة ونحتّم كذلك على التوجه نحو السياحة المتجددة.

ويجب علينا أن ننظر إلى التقنيات الرقمية كأدوات تكميلية لدراسة وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي وليس كهدف نهائي في حد ذاته. كما ندعو الدول الأطراف إلى التفكير في أفضل الطرق التي يمكن من خلالها للتقنيات الرقمية المبتكرة أن تساعد في إدارة وبناء القدرات وتوثيق المواقع التراثية. ونصح باعتبار هذه الأدوات وسيلة لإشراك الأجيال الشابة والمجموعات ذات القدرات المختلفة، وذلك بهدف الوصول إلى جمهور دولي أوسع. ويمكن لهذه المنصات أيضاً أن تكون بمثابة فرصة للتعاون الدولي بين العلماء، والباحثين، والمتخصصين في مجال التراث، من خلال تعزيز إمكانية الوصول للبيانات. وندعو الدول الأطراف إلى ضمان الاستخدام الأخلاقي والأمن للبيانات، وتعزيز البرمجيات والمنصات المُتاحة. وعلى كل حال، فإننا نقترح على كافة الدول الأطراف الإدراك بشكلٍ دائمٍ للمخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية سريعة التطور، بما في ذلك الاستخدام الخاطيء للبيانات والانتهاكات الأمنية واستبعاد مجموعات معينة، وإهمال السمات المادية للتراث.

وإضافةً إلى ما سبق ومع الإقرار بإمكانيات وقدرات وسائل التواصل الاجتماعي، فإننا نوصي السلطات المعنية في الدول الأطراف بالاستفادة من جميع الأدوات الرقمية واستخدام مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي الموجودة حالياً من أجل تعزيز التراث وذلك من خلال أسلوب شمولي.

كما ندعو جميع الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها لتحقيق المزيد من التنوع في إدراج وتسجيل مواقع التراث العالمي، من خلال العمل المستمر لاكتشاف المناطق والفئات التراثية قليلة الشهرة. ويجب على الدول الأطراف إشراك المجتمعات المحلية والتأكد من إدراج المعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين في عملية تسجيل التراث العالمي.

وأخيراً، نطالب الدول الأطراف بإدراج الأجيال الشابة ومنحهم فرصة التصويت في المناقشات المتعلقة بالتراث الثقافي والطبيعي. ومن المهم جداً الاستفادة من وجهة النظر والأساليب الجديدة للمهنيين الشباب في التخطيط الحديث وإدارة التراث، وكذلك في التنقل في عالم التكنولوجيا المتطورة، ويجب على الدول الأطراف تقديم دعم إضافي للشباب المتحمسين لتراثهم وتعزيزه وحمايته. ونصحها ببذل أقصى ما يمكنها وتزويد الشباب بالبرامج والمنصات والموارد اللازمة لإدارة التراث بشكل أفضل في المستقبل.

وإننا إذ نعترف بأدوارنا كصناع للقرار المُستقبلي فيما يتعلق بالتراث، وبما أننا سنحتفل بالذكرى الخمسين لاتفاقية التراث العالمي، فإننا على استعداد لبذل ما نستطيع لحماية التراث الطبيعي والثقافي المشترك على مدار الخمسين عاماً القادمة وما بعدها.